

المؤتمر السنوي

٢٤ - ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢

دعوة لكتابة أوراق بحثية

"من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة:
أي سياسات اقتصادية واجتماعية للأقطار العربية؟"

تمهيد:

يخوض العالم العربي اليوم، بعد عقود من الركود السياسي والاجتماعي، عملية تغيير كبرى تحركها احتجاجات وانتفاضات شعبية، وفي سياق مركب الأبعاد تتكشف نتائجه في مستقبل الأيام بالتدرج متخذة اتجاهات وتشكلات ما زالت اليوم محاطة باللايقين ومفتوحة على إمكانات متعددة. وفي حين تعكس سيرورة الأحداث حتى الآن المشترك العربي في ترابط المسارات أكان ذلك في التأثيرات المتبادلة من قطر عربي إلى آخر، أو في الظروف التي قادت إليها، أو حتى لجهة التطلعات المستقبلية للتغيرات المحتملة، فإن حظوظ أي من النتائج المحتملة سيتاح له التحقق في الواقع هو نتيجة مدى النجاح الذي سوف تلاقيه الشعوب وقياداتها المتنافسة في تنظيم قواها ضمن مشاريع بديلة للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ويعتبر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن له دوراً ولو متواضعاً في المساهمة الفكرية بترجيح احتمال أن المشروع الذي سيسود هو القائم على تكوين عقد اجتماعي جديد يحل محل عقود الاستبداد، وينشئ دولة مدنية مستدامة تضمن الحقوق المتساوية والحريات الديمقراطية، يستظل بها مواطنون لا رعايا، ويسيطر فيها المجتمع من خلال ممثليه المنتخبين على الموارد المادية والبشرية وسياسات تنميتها بما يضمن استدامة هذه التنمية من جيل إلى جيل.

وفي إطار تلك الجهود الفكرية، يعقد المركز العربي مؤتمره السنوي الأول تحت عنوان "من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة" على أساس مشروع متكامل يعكس الترابط العضوي بين التغيير الديمقراطي في وعائه العربي، وبين الشروط الاقتصادية والاجتماعية للنجاح في هذا التغيير واستدامة هذا النجاح. لذلك يدعو المركز العربي مفكرين وأكاديميين إلى المساهمة في ندوة فكرية حوارية في إطار هذا المؤتمر، والمعتزم تنظيمها ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: في مفاهيم التنمية وسياساتها: التحوّل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج ودور الدولة يركز المحور الأول على عناصر التحوّل من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة، مستنداً إلى تحليل ومناقشة المسائل الرئيسية ذات الصلة ومنها:

- تأثر السياسات التنموية بالأخطاء العقائدية للمدارس الفكرية في الاقتصاد (مثل النيوليبرالية، توافق واشنطن، غياب "السياسة الصناعية" الفعالة)،
- عوامل طغيان الثقافة الاستهلاكية على ثقافة الإنتاج، وغلبة القطاعات الخدمية على التنوع الإنتاجي وتعميق القاعدة الصناعية والصناعات الزراعية وتنوع الإنتاج نحو النشاطات الاقتصادية عالية القيمة المضافة،
- استعادة مركز الصدارة في السياسة الاقتصادية لأولوية توليد فرص العمل، دون أن يتعارض ذلك مع الارتقاء بالإنتاجية وتنوع الانتاج،
- السياسات المقترحة لتفكيك البنى المؤسسية للتكسب الريعي، وتعزيز الحوافز لدى المنتجين في القطاع الخاص للالتزام بمسلكية الارتقاء بالإنتاجية وقيم إتقان العمل المؤهلة للمنافسة الناجحة في الأسواق العربية والعالمية.

ويتضمن ذلك دور الدولة الاقتصادي في البيئة العالمية الجديدة وفي الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج وفي تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية والمساعدات الخارجية. وي طرح ذلك مقتضيات التغيير المؤسسي، والسياسات المؤدية إلى مؤسسات الإدارة الرشيدة للموارد الاقتصادية، بما في ذلك رفع كفاءة المؤسسات العامة ومساءلة الضوابط الاقتصادية وإعادة الاعتبار لها، وتنظيم سلوك الأطراف الناشطة في السوق، وتحقيق الشفافية لمحاربة الفساد، وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية لا سيما فيما يتعلق بالموارد المالية العامة للدولة من حيث المنهج الذي تحكم وتدار بموجبه هذه الموارد، بما في ذلك طرق تخصيصها وأولويات إنفاقها بما يحقق التحوّل في البنى الاقتصادية للأقطار العربية نحو البنى المؤسسية "للدولة المنتجة"، وتكامل البنى الاقتصادية لهذه الأقطار ضمن تكتل اقتصادي إقليمي عربي.

المحور الثاني: تكافؤ الجميع في العمل التنموي وجني ثمار التنمية: توزيع الدخل والثروة ومكافحة الفقر والحماية الاجتماعية

يتضمن هذا المحور الفقرات التالية:

- تحليل الثغرات البنوية والمؤسسية المسببة للفقر وغياب الإنصاف في توزيع الدخل والثروات في المجتمعات العربية، ومناقشة المسائل ذات الصلة بما في ذلك دور الطابع الريعي للاقتصاد في إحداث و/أو استدامة الفروق الباهظة في الدخل والثروات، وكيف يقارن واقع الفقر وسياسات مكافحته بين

الدول العربية؟ وما دور السياسة الاقتصادية عموماً والسياسة المالية العامة والضريبية في هذا المجال؟

- التنمية الريفية والتمكين الاجتماعي في عملية الإنتاج والمأسسة للمشاريع الزراعية (الكبيرة والصغيرة) وللبنى التحتية والتكنولوجيا الملائمة لها.

- التنمية الجهوية والمجتمعات المحلية ومقاومة التركيز الحضري، والتصحر وتآكل البيئة.

- تعزيز الشراكة الشعبية في التنمية، والبحث في تمكين الفئات الأفقر التي يراد تحسين أوضاعها المعيشية، والمساهمة في التأثير على صنع القرار على المستوى المحلي لمنظمات جماهيرية ومهنية، مع التأكيد على المأسسة كوسيلة لدمج العناصر الاجتماعية والسياسية في الاستجابة لمتطلبات التنمية. والبحث في آليات المساءلة من أجل الحد من تعسف السلطة التنفيذية وأهمية هذه الآليات على المستوى المحلي.

- سياسات التنمية المولدة لفرص العمل. عوامل فشل السياسات الاقتصادية في الماضي في توليد فرص العمل بالكيف والكم الذي يستوعب عديد الشباب العربي وطموحاتهم. المسائل التي يثيرها هذا القصور ويتعين تناولها بالتحري والبحث لمعالجتها. (وموضوع هذه الفقرة يتداخل مع موضوع مسابقة الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي، ولذلك على الباحثين أن يأخذوا بالاعتبار أن الأوراق الفائزة بالجائزة ستكون لها الأولوية للعرض في المؤتمر).

- سياسات الحماية الاجتماعية، والإصلاحات المستحقة لتعظيم دور الخدمات الصحية والتربوية في تقليل احتمالات البطالة والفقير، والسياسات العمالية، ومنها الضمان الاجتماعي، ومناقشة موضوع خصخصة الخدمات الاجتماعية وتأثيرها على شبكات الأمان الاجتماعي.

المحور الثالث: التنمية البشرية ومجتمع المعرفة ونوعية الحياة

ويتضمن ما يلي:

- العقيدة التربوية: شروط إعادة تصميم النظام التربوي من راع للسلوك الامتثالي في المجتمع إلى تربية المواطن المتحرر والناقد والمقتدر على التعلّم ذاتياً والبناني لمجتمع المعرفة.

- إتاحة التعليم الأساسي لجميع المواطنين بدرجة عالية من الجودة، والمزاوجة بين التعليم الأساسي العام والتأهيل المهني بدرجة متكافئة، وبما يوفر القوة العاملة بالكم والكيف المطلوب في سوق العمل، وبحث المتطلبات المؤسسية والبشرية والمالية لإتاحة فرص التعليم العالي.

- متطلبات البحث والتطوير التكنولوجي والربط بين مؤسسات التعليم والأبحاث من جهة، وقطاعات الأعمال الصناعية والزراعية والخدمية من جهة أخرى.

- تطوير الثقافة العامة وتآزر مؤسسات التربية والتعليم والمؤسسات الثقافية في القطاعين الرسمي والأهلي لتأسيس ثقافة التعلّم المستمر في مواقع العمل والإنتاج، والتذوّق للفنون والآداب وكل ما يرقى بنوعية الحياة خارج العمل.

المحور الرابع: دور التكامل العربي في الأداء التنموي

يتناول هذا المحور العوامل الدافعة لشعوب المنطقة للتثمين الإيجابي لمزايا التعاون والتكامل على المستوى العربي، ويتناول كذلك المحددات والعوائق لمبادرات التعاون والتكامل، مع تحليل قابلية التغلب عليها من خلال:

- تقييم العلاقات الاقتصادية الخارجية الراهنة للأقطار العربية أو حالات أقطار عربية ذات ظروف متشابهة، والأنماط المتباينة لهذه العلاقات من حيث الاعتماد أو الارتباط بالدول الصناعية المركزية، وبدول الجوار الإقليمي، من حيث التبادل التجاري وانتقال العمال، وحركة رؤوس الأموال الاستثمارية، وتلقي المساعدات، والاتفاقيات التجارية الإقليمية والعالمية.

- تحليل الشروط السياسية والاجتماعية والثقافية للتطوير الناجح للعمل العربي المشترك، ولإحداث تغيير في الإدراك السياسي لأهمية هذا العمل لدى النخبة الممثلة للإرادة الشعبية، بحيث يضع العمل السياسي لهذه النخبة قيمة وازنة على تمكين الروابط الإقليمية بين الأقطار ضمن الإقليم الذي يضمها في تجاور مباشر، كما بين الأقاليم الرئيسة: المشرق والمغرب، أو بين المجموعات ذات الموارد التي يوحى اختلافها بجدوى التكامل، كما بين الأقطار الموهوبة بالمصادر الطبيعية مع قلة في السكان، والأقطار المتميزة بكثافة قوة العمل؛ وبحيث تتغلب هذه العلاقات على روابط التبعية التي يحملها داء "البؤرة والشعاع" وغيره من مثالب الاندماج في الاقتصاد العالمي.

- التطوير المؤسسي لسيرورة ناجحة للتقدم المستمر نحو التكامل العربي اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً بعامة، حتى لو بدا هذا التقدم ضئيلاً وبطيئاً أول الأمر، مع تحديد منهجي للأولويات في متوالية زمنية تتدرج من التعاون في أمور، والتكامل، وربما الاندماج والتوحيد، في أمور أخرى، وتنتهي إلى بناء كتلة اقتصادية وسياسية وأمنية فعالة وكبيرة الجدوى، ومحافظة على مكتسبات التحول الديمقراطي في الأقطار المشاركة في التكتل.

المحور الخامس: مسائل في البيانات المعرفية لقياس التنمية

يعالج هذا المحور قضايا تقنية تتطلب اختصاصاً في الاحصاءات الاقتصادية والحسابات الاجتماعية والمحاسبة، لتجيب على الأسئلة التالية:

- تصميم مفاهيم جديدة تعدّل من طرق إعداد الحسابات الاجتماعية (القومية).
- social accounts من أجل احتساب مفهوم جديد "للنتاج الدخل القومي الصافي" المعدل بصورة تستبدل طرق الاحتساب التقليدية "للنتاج الوطني" GDP بما يبرز الخصائص الريعية للاقتصاد.

- احتساب معدلات انتضاب الموارد الطبيعية بما يحافظ على الحقوق المتكافئة بين الجيل الحالي والأجيال المقبلة.
- الضبط المحاسبي للإدارة الاستثمارية للمال العام، بما يحقق العدالة الاجتماعية في الجيل الراهن مع التكافؤ في عوائد الاستثمار بينه وبين حقوق الأجيال المقبلة مقرونة بالتنمية المستدامة.
- طرق القياس للخصائص التي تميز طبيعة نشاطات القطاع الخاص في الاقتصادات الريفية.

التسجيل للمؤتمر

يمكن للراغبين بالحضور دون كتابة ورقة بحثية، التسجيل للمؤتمر عن طريق تعبئة النموذج المرفق وارساله مع السيرة الذاتية باللغة العربية، على البريد الإلكتروني التالي:
annualconference@dohainstitute.org، وتحويل رسوم المشاركة إلى حساب المركز الواردة تفاصيله أسفل نموذج التسجيل.

رسوم المشاركة للمشاركين من خارج قطر، ألف وأربعمائة دولار أميركي، تشمل الإقامة في فندق الشيراتون لمدة أربع ليالي، والوجبات، والمواصلات من وإلى المطار. يتحمل المشارك تذكرة السفر؛ ويعمل على تأمين تأشيرة الدخول الخاصة به إلى الدوحة.
آخر موعد للتسجيل ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.